

قانون رقم 753 لعام 1961

مادة 1 /

يقوم الكاتب بالعدل بتنظيم وتوثيق الوثائق غير الممنوعة في القانون، عملاً بالمادة 13 من القانون رقم 54 المشار إليه. ولذلك
يمتنع عليه تنظيم وتوثيق الإسناد والعقود المخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 2/

يمتنع على الكاتب بالعدل تنظيم أو توثيق أي صك بإنشاء أو نقل أو تعديل أي حق عيني على الأراضي الكائنة في مناطق
الحدود، أو استئجارها أو تأسيس شركات أو بعقد مقاولات لاستثمارها زراعياً لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وكذلك عقود الشركات
أو عقود الاستثمار الزراعي التي يتطلب استحضر مزارعين أو عمال أو خبراء من المناطق الأخرى أو البلاد الأجنبية إلا بعد حصول
أصحاب العلاقة على رخصة مسبقة تصدر بقرار من السلطة المختصة، وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم 193 تاريخ 3/4/1952
وكل عقد يجري خلافاً لذلك يعتبر باطلاً. ويلاحق جزائياً الموظف الذي ينظم أو يوثق صكاً أو عقداً خلافاً لأحكام المرسوم
التشريعي رقم 193 المشار إليه، عملاً بالمواد 1 و7 و9 منه. مناطق الحدود التي تطبق عليها هذه الأحكام معينة بالمرسوم رقم
2028 تاريخ 4/6/1956 والمرسوم رقم 3407 تاريخ 3/12/1957م.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 3/

لا يجوز للكاتب بالعدل أن ينظم أو يوثق وثيقة ما، إذا كان ذلك يدخل في اختصاص مرجع آخر بموجب نص قانوني خاص، عملاً
بالمادة 14 من القانون رقم 54 المشار إليه. لذلك يمتنع عليه ما يلي، على أن لا يفيد ذلك الحصر:

أ - تنظيم وتوثيق محاضر التأمين أو الرهن وسماع إقرار المدين في معاملات الاستقراض من المصرف الزراعي، لأن هذه الأعمال
تدخل في اختصاص موظفي المصرف الزراعي المحلفين الذين يقومون في هذا الشأن بوظائف الكاتب بالعدل، عملاً بالمادة 32
من قانون المصرف الزراعي رقم 130 تاريخ 23/8/1958.

ب - تنظيم وتوثيق الوكالات بالخصومة القضائية في المناطق التي يوجد فيها مندوبون عن نقيب المحامين عملاً بالمادة 44 من
قانون تقاعد المحامين رقم 57 الصادرة في 17/9/1953م. أما إسناد توكيل المحامين لغير الخصومة القضائية، أو توكيلهم
للمرافعة والمراجعة أمام محاكم كائنة خارج الجمهورية العربية المتحدة فيعود أمر تنظيمها وتوثيقها إلى الكاتب بالعدل
فقط.

ج - تنظيم أو توثيق أي صك أو اتفاق بحق عقار غير مسجل في السجل العقاري، عملاً بالمادة 47 من قانون السجل العقاري
رقم 188 تاريخ 15/3/1926م وتعديلاته.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 4/

يحظر على الكاتب بالعدل تنظيم وتوثيق أية معاملة تتعلق بأموال التركة أو بحقوق آلت إلى أصحابها بطريق الإرث أو الوصية أو

الهيئة أو الاستحقاق في الوقف قبل التثبيت من استيفاء رسوم الانتقال الواجبة الأداء على أنه يجوز تنظيمها وتوثيقها إذا دفع ذوو العلاقة مبلغاً احتياطياً يعادل الحد الأعلى للرسم المنصوص عليه في قانون رسم الانتقال على التركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 101 تاريخ 2/2/1952م وذلك عملاً بالمادة 48 من القانون المشار إليه.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 5/

يحظر على الكاتب بالعدل توثيق الإسناد الخاضعة لضريبة ربيع رؤوس الأموال المتداولة على فوائد الديون المنصوص عليها في المادة 60 من قانون ضريبة الدخل الصادر بتاريخ 21/5/1949 و رقم 85 وتعديلاته، ما لم يدفع ذوو العلاقة هذه الضريبة مسبقاً إلى الخزينة أو يستحصل على شرح من الدوائر المالية أنها معفاة منها.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 6/

يحظر على الكاتب بالعدل تنظيم أو توثيق أي عقد أو اتفاق يتعلق بمركبة آلية ما لم يرفق ببيان صادر عن مصالح المواصلات البرية يتضمن الرسوم والذمم والغرامات المترتبة على المركبة الآلية لمصلحة الخزينة، ورسوم التسجيل الواجب استيفاؤها لتسجيل العقد، والتثبت من تأديتها جميعاً إلى الخزينة بموجب إيصال قانوني عملاً بالقرار رقم 407 الصادر 3/7/1956م.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 7/

يجب على الكاتب بالعدل إرسال الصكوك المنظمة أو الموثقة المتعلقة بجميع أنواع المركبات إلى مصلحة المواصلات البرية خلال /24/ ساعة من سماعها وتوثيقها تحت طائلة الغرامة من 100ل.س وحتى 1000ل.س. وعليه تخصيص دفتر يومي لتدوين محاضر عقود المركبات بصورة متسلسلة ووضع تاريخ وساعة ودقيقة التدوين، ودفتر ثان مدون فيه تاريخ وساعة إرسال الصكوك والأوراق المرافقة لها إلى دوائر المواصلات البرية عملاً بالمادة 58 من قانون السير رقم 71 الصادر في 26/9/1953 المعدلة بالقانون رقم 165 تاريخ 12/5/1954. يجري تنظيم هذه العقود المتعلقة بالمركبات الآلية والتي يتطلب أجزاء تسجيل أو ترقيين في سجل السيارات على نماذج موحدة تضعها وزارة المواصلات، عملاً بالمادة 127 من قانون السير المشار إليه وقرار وزارة المواصلات رقم 227 الصادر في 4/4/1956.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 8/

على الكاتب بالعدل عند تكليفه بتوثيق طلبات تسجيل عقارات أو حقوق عينية عقارية في السجل العقاري مراعاة الأحكام المفصلة المنصوص عليها في الفصل الثالث من قانون السجل العقاري الصادر بالقرار رقم 188/ل.ر تاريخ 15/3/1926 /المواد 48 إلى 79/.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 9/

يختص الكاتب بالعدل بتنظيم وتوثيق صكوك الوصية، عملاً بالمادة 13 /فقرة 4/ من القانون المشار إليه دون أن يخل ذلك باختصاص المحكمة الشرعية من حيث تحري أركان الوصية وصحتها وبطلانها والرجوع عنها وقبولها وردّها، وفقاً لأحكام قانون الأحوال الشخصية.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /10

تعتمد في استيفاء الرسوم والأجور والجداول المرفقة لهذا القرار.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /11

يلصق على الأوراق والسندات التي يقوم الكاتب بالعدل بتنظيمها أو ترجمتها طابع الرسم الإضافي لدور المحاكم وفقاً لأحكام الفقرة (هـ) من الجدول الملحق بالقانون رقم 254 لعام 1960 ولا يتوجب هذا الرسم على الأوراق والسندات التي يقوم بتوثيقها أو بتبليغها.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /12

إن طوابع العدل المتحققة مقابل الرسم والأجرة على الوثائق التي تكون على نسخ متعددة والتي لا يحتفظ الكاتب بالعدل بأصلها كالأعذار والاحتجاج تلتصق كلها على النسخة التي تعطى لطالب التبليغ وتعتبر أصلاً وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 35 من القانون رقم 54 المشار إليه.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /13

إن لصق طوابع العدل مقابل الرسم والأجرة، يقوم مقام الإيصال الواجب إعطاؤه بمقتضى المادتين 2/ و5/ من قانون جباية الأموال العامة رقم 341 الصادر في 30/12/1956م.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /14

إذا استوفى الكاتب بالعدل الرسم أو الأجرة ناقصين ولم يمكنه تدارك النقص رضائياً من صاحب العلاقة وجب عليه تنظيم ضبط بالنقص الحاصل وإرساله إلى الدوائر المالية لتحصيله وفقاً لأحكام قانون جباية الأموال العامة رقم 341 تاريخ 30/12/1956 وقانون امتياز ديون الدولة برقم 70 تاريخ 19/10/1949م وأن يشير إلى ذلك في السجل اليومي للوثيقة.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /15

المحافظات التي يوجد فيها أكثر من كاتب بالعدل يجوز توزيع المعاملات فيما بينهم بالتساوي وبحسب تسلسل ورودها، كما يجوز أن يوكل أمر حساب رسوم المعاملات وأجورها إلى مساعد واحد وذلك بالاتفاق بين الكاتب بالعدل، وتحت إشراف المحامي العام أو رئيس النيابة.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /16

في المحافظات والمناطق التي يكون للكاتب بالعدل فيها مساعداً أو أكثر، ويقوم المساعد الأعلى رتبة أو المساعد الذي يكلفه الكاتب بالعدل بحساب الرسوم والأجرة وقيدها وفي الطوابع الملتصقة بمقابلها في سجل الواردات.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /17

يخضع المساعد المشار إليه في السابقة إلى الكفالة المنصوص عليها في المادة 116 المعدلة من قانون الرسوم والتأمينات القضائية.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /18

أ - عند تسجيل وثيقة في سجل الواردات يعطى لها رقم متسلسل عام، وبعد تسجيلها في السجل اليومي يعطى لها رقم خاص متسلسل من هذا السجل مع ذكر رقم السجل /الجلد/.

ب - يطبق هذا الأسلوب نفسه على الوثائق المكتوبة التي تلتصق في السجل اليومي.

ج - إذا تعددت نسخ الوثيقة /كالأعذار وما مائله/ تعطى كلها نفس الأرقام للنسخة الأصلية.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 19/

أ - لا يجوز تعديل أو تصحيح الوثيقة بعد تسجيلها أو إلصاقها في السجل اليومي والتوقيع عليها وعلى السجل من قبل الشهود وذوي العلاقة، إلا إذا تبين أن السهو أو الخطأ ناشئ عن تباين بين الوثيقة أو السجل وبين ما أبرز للكاتب بالعدل عند التسجيل ويشترط لذلك أن تبرز جميع الصور المعطاة لذوي العلاقة لإدخال التصحيح عليها دفعا للتباين.

ب - يجب عند التصحيح أخذ توقيع المتعاقدين والشهود إذا أمكن ذلك على عبارة التصحيح.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 20/

يعطى لذوي العلاقة الصورة الأصلية من إسناد الدين التي ينظمها الكاتب بالعدل على أن يذكر بذيلها أنها صالحة للتنفيذ وفاقاً لأحكام المادة 31 من القانون رقم 54 المشار إليه. أما الصور الأخرى التي تعطى لهم عند طلبهم فيذكر في ذيلها أنه سبق لهم أن استحصلوا على النسخة الأولى منها.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 21/

يعتبر توقيع ممثلي الشركة أو الشخص الاعتباري وتوقيع الوكلاء الذين يجب لقبول تمثيلهم أو وكالتهم أن يكونوا مجتمعين بمثابة توقيع واحد.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 22/

أ - إذا كان ذو العلاقة وكليلاً عن غيره وكانت عن غيره وكانت الوكالة التي تثبت صفته محررة بلغة أجنبية، وجب عليه أن يبرز أصل الوكالة مع ترجمتها الرسمية إلى اللغة العربية ولا يجوز الاقتصار على إبراز الترجمة فقط.

ب - يجوز قبول الصورة الخطية أو الفوتوغرافية المصدقة عن الوكالة لإثبات صفة الوكيل إذا كانت صادرة عن موظف عام في حدود اختصاصه وفاقاً لأحكام المادتين 7 و8 من قانون البنات مثل صور الوكالات المصدقة من الدوائر العقارية ودوائر الاقتصاد الوطني أو غيرها التي تكون قد احتفظت بأصلها.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 23/

على الكاتب بالعدل أن يسجل في هامش كل وثيقة منظمة أو موثقة أو مبلغة ما يطرأ عليها من تعديل أو إلغاء بموجب وثائق لاحقة، وذلك على سبيل التنبيه، دون إخلال بحكم الفقرة التالية من المادة 681 من القانون المدني.

إذا كان الكاتب بالعدل الذي نظم أو وثق الوثيقة الجديدة المتضمنة للإلغاء أو التعديل غير الكاتب بالعدل الذي نظم أو وثق الوثيقة القديمة وجب عليه أن يبلغ هذا الأخير وقوع الإلغاء أو التعديل على نفقة صاحب العلاقة لكي يدون ذلك على هامش

عند إعطاء صورة الوثيقة السابقة إلى أحد ذوي العلاقة، يضاف بذيلها الشرح المشار إليه المدون على الهامش.
قانون الكاتب بالعدل /مادة /24

يوقع الكاتب بالعدل ومساعدته المكلف من قبله على الوثيقة المنظمة وعلى شرح التوثيق وعلى السجل.
قانون الكاتب بالعدل /مادة /25

لا يعتد الكاتب بالعدل بتواقيع أصحاب العلاقة على الوثائق، التي وقعوها قبل إبرازها له، وعليه أن يكلفهم بالتوقيع مجدداً أمامه وأن يشير إلى أن هذا التوقيع الجديد جرى بحضوره.
إذا كان أصحاب العلاقة قد وضعوا بذيل الوثيقة تاريخاً سابقاً بتاريخ إبرازها للكاتب بالعدل، فعليه أن يشير إلى ذلك في متن عبارة التوثيق.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /26

بعد أن يتحقق الكاتب بالعدل من هوية ذوي العلاقة وفاقاً لأحكام المادتين 16 و17 من القانون رقم 54 المشار إليه، عليه أن يشهد شاهدين على إجراءات التوثيق، ممن هم أهل للشهادة شريطة أن لا يكون الشاهد أعمى أو أبكم، عملاً بالمادتين 20 و21 منه.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /27

لا يكون أهلاً للشهادة من لم تبلغ سنة 15 سنة أو من لم يكن سليم الإدراك أو من كان محكوماً بأحكام جزائية تستق عن أهلية الشهادة.

لا تقبل شهادة من كان أصلاً أو فرعاً أو زوجاً لأحد ذوي العلاقة في التوثيقة.

لا تقبل شهادة الوصي إذا كان اليتيم ذا علاقة في الوثيقة ولا شهادة الوكيل لموكله أو الشريك فيما يتعلق بالشركة، أو الكفيل فيما يختص بالتزامات مكفولة.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /28

الأوراق التي لا تسلم إلا لذوي العلاقة والنصوص عليها في المادة 26 من القانون رقم 54 المشار إليه تسلم إلى كل من ينصرف إليه أثر العقد ولذلك يجوز تسليمها لطرفي العقد ومن يمثلانه في التعاقد، وللخلف العام والخلف الخاص والدائنين دون الحصول على إذن بذلك من المحكمة التابع لها الكاتب بالعدل.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /29

ترسل دوائر الكتاب بالعدل جداول شهرية بالاحتجاجات الجارية على السندات التجارية أو نسخة من كل منها، إلى المصرف المركزي أو فروعها ليطلع عليها ويتولى إبلاغها إلى المصارف التي ترغب في ذلك، كما تكون هذه المصارف على بينة من ملاءة عملائها عند قيامها بعمليات التسليف.

قانون الكاتب بالعدل /مادة /30

إن صورة الوثائق والأوراق التي يحتفظ بها الكاتب بالعدل في دائرته معفاة من الرسوم والأجور عملاً بالمادة 43 من القانون 54 المشار إليه. أما الصور التي تعطى لأصحاب العلاقة، فتلصق عليها الطوابع وفاقاً لأحكام المادة 35/فقرة 3/منه.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 31/

إذا تضمنت صورة الوثيقة حاشية في الهامش، وجب أن يشمل التوثيق هذه الحاشية.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 32/

أ - إذا طلب صاحب العلاقة صورة أو أكثر عن الوثيقة عند تنظيمها أو توثيقها فتعطى له ويذكر عددها في شرح التوثيق، دون أن يعطى لها رقم جديد في سجل الواردات.

ب - إذا طلب صاحب العلاقة صورة أو أكثر عن الوثيقة فيما بعد تعطى له، على أن تأخذ هذه الصورة رقماً جديداً واحداً في سجل الواردات، وإذا تعدد طالبوا الصور الذين يدفعون رسومها، يعطى لهذه الصورة رقم جديد واحد بالنسبة لكل طالب يدفع الرسوم.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 33/

يجري تبليغ الإنذارات وسائر الأوراق المنصوص عليها في المادة 32 من قانون الكتاب بالعدل وفاقاً لأحكام التبليغ الواردة في قانون أصول المحاكمات، وتتبع فيه نفس الإجراءات المتبعة في تبليغ المذكرات القضائية، عملاً بالمادة 13/فقرة 9/ ولمادة 32 من قانون الكتاب بالعدل ولا يستوفى لقاء التبليغ رسم التقديمية الذي كان يستوفى للمحضرين بموجب التشريع السابق، لأن رسوم التقديمية ملغاة بحكم المادة 40.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 34/

أ - يتم التبليغ في مراكز المحافظة بواسطة المحضرين، عملاً بالمادة 18 من قانون أصول المحاكمات.

ب - ويتم التبليغ خارج مراكز المحافظة /في المناطق والنواحي/ بواسطة رجال الشرطة عملاً بالمادة من قرار خدمة الدرك رقم 1962 الصادر بتاريخ 25/3/1930 المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم 40 تاريخ 19/6/1934.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 35/

تحرر أوراق الاستفسار على شقين وعلى المكلف بالتبليغ للحصول على جواب المخاطب عن أسباب عدم الدفع أن يعيد للدائرة الشقين مع الجواب على كل منهما، وتحتفظ الدائرة بإحدهما، وتعيد الأخرى التي تحمل طابع العدل إلى الجهة التي طلبت الاستفسار.

قانون الكاتب بالعدل /مادة 36/

أ - إذا طلب ذو العلاقة تنظيم أو توثيق وثائق خارج مركز عمل الكاتب بالعدل وجب عليه تحديد هذه الوثائق وتعيين مكان القيام بهذه المهمة.

ب - وعلى الكاتب بالعدل أن يكلفه تأدية سلفة تعادل التعويض المنصوص عليه في المادة 40 من القانون رقم 54 المشار إليه.

ج - تقيد هذه السلفة في الحقل المخصص لها بسجل الواردات.

يستحق الكاتب بالعدل /والمساعد الذي يرافقه/ التعويض بمجرد انتقالهما إلى المكان المعين لتنظيم أو توثيق الوثائق، ولو لم يتم إنجاز التنظيم أو التوثيق، لسبب غير ناشئ عن إرادتهما.

إذا كلف كاتب العدل أثناء تنظيمه أو توثيقه وثائق خارج مركز عمله بمعاملات مماثلة أخرى غير التي كان قد استوفى السلفة من أجلها وجب عليه تكليف ذي العلاقة تأمين سلفة جديدة عن هذه المعاملات، لاستحقاقه التعويض عنها.

إذا تطلبت المهمة التي يقوم بها الكاتب بالعدل /والمساعد الذي يرافقه/ خارج مركز عملها، الانتقال إلى مكان آخر غير المكان المعين في الطلب الأول، استحقا التعويض عن هذا الانتقال الجديد.

لا يجوز للكاتب بالعدل أن يتقاضى في اليوم الواحد تعويضات تزيد عما يستحقه عن أربع مهمات، فإذا زاد عدد المهمات عن ذلك، تقاضى التعويض المستحق عن الأربعة الأولى، على أن يوزع هذا المبلغ على مجموع المهمات التي أنجزها خلال هذا اليوم بنسبة متساوية.

أ - يعتبر المساعدون والمحضرون مشتركين حكماً في صندوق إسعاف المساعدين القضائيين والمحضرين.
ب - يدفع نصف ما يستحقه المساعدون من تعويضات إلى صندوق الإسعاف المشار إليه.

أ - التعويضات المنصوص عليها في المادتين 10 و 11 من القانون والتي تعطي لرؤساء الكتاب أو الكتاب المكلفين بأعمال كتابة العدل أو المنتدبين إليها علاوة على وظيفتهم. لا تخضع للحسم المنصوص عليه في المادة السابقة.

ب - التعويضات التي يتقاضاها هؤلاء عن الأعمال التي يقومون بها خارج مركز عملهم وفق أحكام المادة 40 تخضع للحسم المشار إليه.

التصديق على صحة توقيع الكاتب بالعدل وخاتمه على الأوراق التي يريد أصحابها إبرازها إلى المراجع التي تتطلب هذا التصديق يكون من قبل دوائر النيابة العامة، التي لها حق الإشراف على الدوائر القضائية.